عالم منجرف: السياسة العالمية في مرحلة انتقالية غير مستقرة

مراد يشيلطاش*

* جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية، تركيا

ملخص: ترى الدراسة أن النظام الدولي في عام 2026 يمر بمرحلة انتقالية تتآكل فيها القواعد والمؤسسات الناظمة للنظام القائم، من دون ظهور بديل مستقر. وقد توسّع تنافس القوى الكبرى من المجال العسكري إلى الاقتصاد والتكنولوجيا والطاقة وسلاسل الإمداد والفضاء والفضاء السيبراني، بالتوازي مع ترابط الأزمات الإقليمية بالتوازنات العالمية وتراجع الحوكمة الدولية. تبحث الدراسة التصعيد والتسلح والتنافس التكنولوجي بوصفها مؤشرات على حالة «انجراف» إستراتيجي، تستدعي مفهومًا شاملاً للأمن يجمع الردع العسكري والمرونة الاقتصادية والسيادة التكنولوجية وأمن الإمداد والقدرة المؤسسية على التكيف.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة العالمية، تنافس القوى الكبرى، الأمن الإستراتيجي الشامل.

A World Adrift :Global Politics in an Unstable Transitional Phase

MURAT YEŞİLTAŞ*

ORCID NO: 0000-0002-1985-8504 murat.yesiltas@asbu.edu.tr

* Social Sciences University of Ankara, Türkiye

ABSTRACT: *This article argues that, by 2026, the international system is undergoing a structural transition in which the institutional and normative foundations of the existing order are eroding without a stable, predictable replacement. Great-power competition now extends beyond the military sphere to encompass economics, technology, energy, critical supply chains, connectivity, outer space, and cyberspace. Coupled with the linkage between regional crises and global power balances, and the weakening of international governance, this produces an environment of fragmentation, vulnerability, and multidimensional rivalry. The study calls for a comprehensive security framework encompassing deterrence, economic resilience, technological sovereignty, supply security, and institutional adaptability.*

Keywords: *Global Governance, Great-Power Competition, Comprehensive Strategic Security.*

رؤيـــة تركيـــة
2026-(3/15)
33 - 58

Received Date: 04 / 05 / 2026 • Accepted Date: 29 / 06 / 2026

This work has been prepared in accordance with ethical principles

DOI:10.36360/1560-015-003-004

CC BY NC

مقدّمة

مع دخول عام 2026، لم يعد النظام الدولي يتّسم بملامح واضحة أو مستقرة، بل بات يمرّ بحالة واسعة من الانجراف وعدم اليقين؛ إذ تآكلت، إلى حد بعيد، الأسس البنيوية التي حكمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فيما دخل العالم طورًا انتقاليًّا لم تعد فيه القواعد القائمة ولا التحالفات التقليدية كافية لضمان الاستقرار. وفي بيئة تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين، تتقاطع فراغات القوة الإقليمية مع الاحتكاكات العالمية، ولم يعد الأمن مكسبًا ثابتًا، بل عملية ديناميكية تتطلب إعادة ضبط مستمرة.

ولا تقتصر السياسة الدولية في هذه المرحلة على تعمق التنافس بين القوى الكبرى، بل تشمل امتداد هذا التنافس إلى ساحات إستراتيجية جديدة، وتصاعد التأثير المباشر للصراعات الإقليمية في توازنات القوى العالمية، وتفاقم أزمة الفاعلية والشرعية في نظام الحوكمة الدولية. وفي هذا العصر، الذي يمكن وصفه بـ«العالم المنجرف» (A World Adrift)، يمكن قراءة المشهد الإستراتيجي العالمي واتجاهاته المستقبلية من خلال أربعة محاور رئيسة.

أولًا، أصبح التنافس بين القوى الكبرى متعدد الأبعاد، مع تداخل المجالات: العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية. **ثانيًا**، يتجه النظام الدولي بسرعة نحو مزيد من التشظي؛ فبينما تتسع هوامش المناورة أمام القوى المتوسطة، تتعمق في الوقت نفسه هشاشة النظام. **ثالثًا**، تتفاعل المخاطر الجيوسياسية مع المخاطر البيئية والتكنولوجية، مما ينتج عنه عالم أكثر تعقيدًا وتكلفةً وصعوبةً في الإدارة. أما المحور **الرابع** فيتمثل في صعود مسار أكثر خطورة: هو تطبيع «حالة الاستثناء» في إدارة السياسة الدولية.

فـ«حالة الاستثناء» (State of Exception)، التي تشير في العلاقات الدولية إلى الخروج على القواعد المقررة، لم تعد وضعًا مؤقتًا، بل أخذت تتحول إلى نمط عمل في المرحلة الجديدة. ولا تقتصر الاستثنائية هنا على انتهاك القواعد، بل تعبر عن أسلوب لإدارة الأزمات يمكن فيه تعليق القواعد وإنتاج الشرعية انطلاقًا من الوقائع القائمة وعلاقات القوة، أكثر من استنادها إلى القانون والمؤسسات. وكلما فضّلت القوى الكبرى النتائج السريعة، وضبط التكلفة، والاستعداد لمنافسة واسعة النطاق، على حساب الاستقرار القابل للتنبؤ، اتسع نطاق أدوات الإكراه منخفضة الحدة، وارتفعت أخطار

سوء التقدير، وضاقت هوامش حركة القوى الوسطى، وتسارعت مساعي الاستقلال الإستراتيجي وإعادة التوازن.

ويمثل تنافس القوى الكبرى (Great Power Competition – GPC) أحد أكثر مجالات التحول إيلامًا، إذ يبرز بوصفه دينامية بنيوية لا تشكل السلوك الإستراتيجي للقوى المتنافسة فحسب، بل ترسم مواطن الهشاشة المستدامة في النظام الدولي أيضًا. ومن منظور تحول النظام الدولي، لا يبدو العالم في طور انتقال واضح من نظام إلى آخر، بل في مرحلة بينية غامضة تفصل بين نظامين. وبعبارة أوضح، تتعرض الأحادية القطبية المتمركزة حول الولايات المتحدة للتآكل والانحسار البنيوي على المستويات الجيوسياسية والجيو–اقتصادية والجيوستراتيجية، في حين لم تتجذر التعددية القطبية بعد بصورة مكتملة.

اشتداد تنافس القوى الكبرى

شكّل التنافس المؤسسي والمتعدد الطبقات بين الولايات المتحدة والصين وروسيا المحور الحاسم للنظام الدولي طوال عام 2025. ولم يعد هذا التنافس محصورًا في صراع القوة العسكرية، بل بات يعبّر عن تحول بنيوي متداخل يتقدم بالتوازي على المسارات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والأيديولوجية.

وفي الواقع، أصبحت «الصراعات القائمة على الدول» أحد أهم عناصر تنافس القوى الكبرى، وتُعَدّ اليوم من أخطر مجالات المخاطر.[1] ويشير ذلك إلى انتقال تنافس القوى الكبرى من صراعات الوكالة منخفضة الحدة إلى مرحلة يواجه فيها الفاعلون من الدول بعضهم بعضًا بصورة أكثر مباشرة. ويشكل المثال الأخير المتمثل في التدخل الأميركي في فنزويلا دراسة حالة تؤكد طبيعة هذا التنافس. كما أن تصاعد المنافسة واتساعها الجغرافي والموضوعي يعززان التوقعات، في دراسات إدارة المخاطر العالمية، بإمكانية نشوب حرب واسعة متعددة الجبهات حتى عام 2035.[2] وتسهم النزعة التدخلية في السياسة الخارجية الأميركية، والحرب الروسية في أوكرانيا، والصراعات في الشرق الأوسط، وأزمة السودان، والتوترات بين باكستان والهند، وبين أفغانستان وباكستان، في رفع مخاطر تمدّد بؤر الأزمات وتعميق هشاشة النظام.[3]

تنظر الولايات المتحدة إلى البيئة الإستراتيجية الراهنة عبر تحديين مختلفين، لكنهما متكاملان تمثلهما الصين وروسيا. فبحسب البيت الأبيض، تفرض القدرات الصينية

الصاعدة في آسيا والأنشطة الروسية المزعزعة للاستقرار في أوروبا ضغوطًا متزامنة، تدفع الولايات المتحدة إلى إعادة تنظيم أولوياتها وتوازنها، وهندسة ردعها، وتفوقها التكنولوجي، وقدرتها على الوصول العالمي.[4] وتضع واشنطن الصين في موقع المنافس الإستراتيجي طويل الأمد والأكثر شمولاً؛ إذ إن توسيع بكين لثالوثها النووي، وتطويرها قدرات فرط صوتية وقدرات في الفضاء والمجال السيبراني، وزيادة ضغطها على تايوان وبحر الصين الجنوبي، تدفع الولايات المتحدة إلى تعزيز الانتشار الأمامي وتكامل القوة النارية مع شركائها الإقليميين.

أما روسيا، فتُعَدّ في المنظور الأميركي تهديدًا أقصر مدى وأكثر تمركزًا في أوروبا. وترى واشنطن أن موسكو تمارس ضغطًا مستمرًّا على حلف شمال الأطلسي بالتزامن مع حربها في أوكرانيا، عبر أنشطة المنطقة الرمادية، بما في ذلك التخريب والهجمات على البنى التحتية للطاقة والتدخل في الانتخابات والتشويش الإلكتروني. ورغم محدودية مواردها البشرية والاقتصادية، فإن استمرار روسيا في تشكيل تهديد جدي بعد أربع سنوات يظل مسألة لافتة في الحسابات الأميركية.

ولا يقتصر التنافس، من المنظور الأميركي، على المجال العسكري، بل يمتد إلى المناطق القطبية والفضاء والفضاء السيبراني والممرّات اللوجستية؛ إذ عادت منطقة القطب الشمالي إلى صدارة الأولويات الأميركية بسبب تصاعد الأنشطة الروسية والصينية فيها، كما تُراقب واشنطن حضور الصين وروسيا في القارة القطبية الجنوبية عن كثب ضمن سياق المنافسة طويلة الأمد في التكنولوجيا والفضاء. وتؤكد الولايات المتحدة أن هشاشة سلاسل الإمداد، وأمن القواعد المنتشرة في الخارج، والاعتماد على القطاع الخاص، تمثل أبعادًا حاسمة في هذا التنافس، وتنظر إلى الدفاع المدني، ومستوى الجاهزية الداخلية، والقدرة على خوض حرب طويلة الأمد بوصفها حلقات ضعف ينبغي معالجتها. ويشير تغيير تسمية وزارة الدفاع الأميركية إلى «وزارة الحرب» إلى تبنّي واشنطن أنماطًا من السلوك تتلاءم مع زمن الحرب.[5]

وبصورة عامة، لا ترى الولايات المتحدة تنافس القوى الكبرى صراعًا في جبهة واحدة، بل مواجهة متعددة المستويات تمتد إلى المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية والمعلوماتية. وتتعامل مع التوسع الاقتصادي والتكنولوجي العالمي للصين، والضغط العسكري الإقليمي الذي تمارسه روسيا، بوصفهما تحديين إستراتيجيين مترابطين. ولذلك، تسعى إلى تعزيز الردع في المحيط الهادئ وأوروبا معًا،

وتعميق شبكات التحالفات، وبناء هيكل قوة قادر على منافسة القوتين في الوقت نفسه.

> يعرض الصعود الاقتصادي والتكنولوجي الصيني أوروبا لمواطن هشاشة إستراتيجية تتصل بسلاسل الإمداد والمواد الخام الحيوية والذكاء الاصطناعي والبنى التحتية

وتبرز الصين بوصفها التحدي الأكثر شمولاً وطويل الأمد في تنافس القوى الكبرى. فبكين ترى النظام الدولي داخل مرحلة «متغيرة ومضطربة» تتراجع فيها القوة النسبية للولايات المتحدة، ويشكل هذا التقييم أساس إستراتيجيتها لتعزيز نفوذها الإقليمي. ومنذ عام 2015، حقّقت الصين واحدًا من أسرع التحولات العسكرية في التاريخ، عبر تحديث جيش التحرير الشعبي، وتوسيع الثلاثية النووية، وتحقيق تقدم سريع في القدرات فرط الصوتية والضربات الدقيقة بعيدة المدى، وتطوير منظومات مثل القصف المداري الجزئي (FOBS) بهدف تجاوز منظومات الدفاع الأميركية.[6]

وتشير التدريبات العسكرية المكثفة حول تايوان، والسلوك العملياتي الأكثر هجومية في المنطقة، إلى أن الصين أصبحت أكثر ثقة واستعدادًا لاتخاذ خطوات أعلى مخاطرة. ويبدو أن سيناريو تايوان يقف في مركز التنافس الأميركي–الصيني؛ فبينما تسعى الصين إلى عملية سريعة ومحدودة، يبدو أن الولايات المتحدة تميل إلى إستراتيجية إطالة أمد الصراع واستنزاف بكين اقتصاديًّا ولوجستيًّا. وينذر ذلك بظهور دينامية تنافس أكثر تعقيدًا وتعددًا في الطبقات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بحلول عام 2026. وتكثف الولايات المتحدة جهودها لاحتواء الصين عبر شراكتها الأمنية الثلاثية مع أستراليا والمملكة المتحدة (AUKUS) إلى جانب برامج أسراب الطائرات المسيّرة وتعزيز الانتشار الأمامي.

وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبدتها روسيا في أوكرانيا، فإنها تحولت إلى قوة عسكرية أكبر وأكثر عسكرة وذات قدرة متزايدة على التكيف مقارنة بعام 2022.[7] ويظهر انتقالها إلى اقتصاد الحرب، وتزايد تدفق الذخائر والتكنولوجيا من إيران وكوريا الشمالية، والتنسيق الوثيق مع الصين، أن موسكو تستعد لمنافسة طويلة الأمد. وخلال عام 2025، ازداد تأثير روسيا في الأمن الأوروبي. وإلى جانب الضغط العسكري على الجبهة الأوكرانية، تشكل الأساليب الهجينة مثل التخريب، والهجمات السيبرانية على البنى التحتية الحيوية، والتشويش على نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) والضغط في مجال الطاقة، والتدخل في العمليات الانتخابية، تهديدًا مباشرًا لأوروبا. كما يدفع

الغموض المتصل بالدور الأميركي في أوروبا الدول الأوروبية إلى زيادة الإنفاق الدفاعي ومناقشة بناء هيكل دفاعي أوسع على مستوى الاتحاد الأوروبي. وسيعتمد شكل الأمن الأوروبي في عام 2026، من جهة، على مسار التزام واشنطن تجاه الناتو، ومن جهة أخرى، على مدى قدرة أوروبا على تعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية.

وتنظر أوروبا إلى تنافس القوى الكبرى بوصفه الإطار الأساس لعصر يتفكك فيه النظام الدولي، ويُعَاد فيه تعريف الأمن وفق منطق سياسة القوة. فقد حوّل الهجوم الروسي على أوكرانيا التنافس، من منظور أوروبي، من سباق جيوسياسي مجرد إلى تهديد أمني ملموس، وأدخل القارة في دورة مواجهة طويلة الأمد ومتعددة المستويات. وفي التصور الأوروبي، لا تمثّل روسيا خصمًا عسكريًّا فحسب، بل فاعلاً تعديليًّا متكاملاً يستخدم بصورة منهجية العمليات الهجينة والضغط الطاقوي والتلاعب السياسي والاستقطاب المجتمعي. لذلك، يحتل التنافس الإستراتيجي الشامل مع روسيا موقعًا محوريًّا في تحليل الأمن الأوروبي.[8]

أما التنافس العالمي بين الولايات المتحدة والصين، فهو العامل الحاسم الثاني بالنسبة إلى أوروبا. فانتقال التركيز الإستراتيجي الأميركي نحو آسيا، وتراجع قابلية التنبؤ في الروابط عبر الأطلسي، يعززان القناعة الأوروبية بضرورة تطوير قدرة دفاعية ذاتية. وفي المقابل، يعرض الصعود الاقتصادي والتكنولوجي الصيني أوروبا لمواطن هشاشة إستراتيجية تتصل بسلاسل الإمداد والمواد الخام الحيوية والذكاء الاصطناعي والبنى التحتية. وفي هذا السياق، تتموضع أوروبا في خضم التنافس الأميركي–الصيني تحت ضغوط جيوسياسية، وكذلك اقتصادية وتكنولوجية.

ويشكل تداخل هذين المحورين التصور الأوروبي العام لتنافس القوى الكبرى: فالقارة تدخل مرحلة عادت فيها مخاطر الحرب عالية الحدة، وأعادت الهجمات الهجينة تشكيل مفهوم الأمن الداخلي، وأصبح مطلب الاستقلال الإستراتيجي أكثر إلحاحًا، وتحول التنافس على التفوق التكنولوجي إلى جزء من قدرة الدولة نفسها.[9]

وتأتي الاستجابة الأوروبية في هذا السياق على مسارين متوازيين. فمن جهة، تسعى أوروبا إلى الإبقاء على الأمن عبر الأطلسي من خلال الناتو، ومن جهة أخرى تتجه إلى توسيع صناعاتها الدفاعية، وتنويع سلاسل الإمداد، وتعزيز استقلالها التكنولوجي والاقتصادي. وإستراتيجيًّا، تقف أوروبا أمام عتبة تفرض عليها إعادة تعريف ذاتها.

فإذا أدارت أوروبا هذه المرحلة بصورة سلبية، فقد تتحول إلى موضوع لتنافس القوى الكبرى من خلال تبعياتها الأمنية والتكنولوجية والاقتصادية. أما إذا عززت قدراتها الدفاعية وتماسكها السياسي واستثماراتها التكنولوجية، فستتاح لها فرصة أن تكون فاعلاً مؤثرًا في هذا التنافس. ومن ثَمّ، فإن التصور الأوروبي لتنافس القوى الكبرى لا يصف التهديدات الآنية وحدها، بل يقدّم أيضًا إطارًا يحدّد نوع الفاعل الإستراتيجي الذي تريد القارة أن تصبحه. ومع دخول عام 2026، يتضح أن هذه العملية لا تتباطأ، بل تجعل جميع المكونات الفرعية للنظام أكثر هشاشة.

البعد العسكري - الإستراتيجي: بؤر ساخنة متعددة ومخاطر تصعيد متزايدة

تتمثل الطبقة الأولى والأكثر وضوحًا من تنافس القوى الكبرى في اشتداد المجال العسكري–الإستراتيجي. فالولايات المتحدة والصين وروسيا تنفذ برامج متزامنة لتحديث قدراتها النووية، وتسعى إلى موازنة بعضها بعضًا في مجالات الضربات الدقيقة بعيدة المدى، والأسلحة فرط الصوتية، والمنظومات غير المأهولة، والقدرات الفضائية. وقد أظهرت التطورات المهمة التي شهدتها مناطق مثل أوكرانيا وأوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية وبحر الصين الجنوبي والشرق الأوسط خلال عام 2025 أن هذا التنافس بات يعمل عبر «ضغوط متزامنة على جبهات متعددة». كما تعكس التحركات الروسية الهجينة والعسكرية المحدودة قرب حدود الناتو، والتدريبات الصينية التي تحاكي فرض حصار حول تايوان، والمواجهات الحادة بين «إسرائيل» وإيران، بيئة أمنية ترتفع فيها احتمالات التصعيد عموديًّا وأفقيًّا.

ويكمن أخطر مواطن الهشاشة في التنافس العسكري–الإستراتيجي خلال عام 2026 في احتمال تحول حدث تكتيكي محدود إلى أزمة إستراتيجية تستوعب القوى الكبرى سريعًا. فاحتمال تجدد الصراع على خط إيران–«إسرائيل»، وتصاعد التوتر بين أفغانستان وباكستان، وعودة التنافس بين باكستان والهند، واستمرار الحرب في أوكرانيا وربما اشتدادها، والحرب الأهلية في السودان، والانخراط العسكري ضد الحوثيين في اليمن بما يغذّي صراعات غير متماثلة، والتدخل الأميركي في فنزويلا؛ كلها تطورات قد تدفع التنافس إلى ما يتجاوز الحدود القابلة للضبط.

البعد الجيو - اقتصادي: مشروعات ربط متنافسة

أعاد تنافس القوى الكبرى تشكيل المشهد الاقتصادي على نحو ملحوظ بحلول عام 2025؛ إذ أسهمت ضوابط تصدير التكنولوجيا والسياسات الصناعية التي اعتمدتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومساعي الصين لتوسيع نفوذها عبر المعادن الحيوية وسلاسل الإمداد العالمية، واستخدام روسيا لموارد الطاقة باعتبارها أداة جيوسياسية، في تعميق التنافس الجيو-اقتصادي.

وأصبحت مشروعات الربط المتنافسة، مثل مبادرة الحزام والطريق (BRI)والشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالميين (PGII)، والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) ومشروع طريق التنمية، والبوابة العالمية (Global Gateway)، جزءًا لا ينفصل عن صراع القوى العالمية على النفوذ. وقد أبرزت أزمة البحر الأحمر أثرها في تكاليف الشحن العالمية، وكشفت هشاشة أوروبا في مجال الطاقة، والضغوط التي تتعرض لها سلاسل الإمداد في شرق آسيا، التكلفة الاقتصادية المتزايدة لهذا التنافس.

ومع حلول عام 2026، ينطوي التنافس الجيو-اقتصادي على إمكانية الدفع نحو اصطفافات أكثر وضوحًا، وحظر تكنولوجي أشد، وصدمات أكثر تكرارًا عند تقاطع الطاقة والتجارة. ومع تسارع إقليمية الاقتصاد العالمي، ستصبح توقعات النمو المكبوح إحدى النتائج الجانبية لتنافس القوى الكبرى.

البعد التكنولوجي - الإستراتيجي

تتجلى أكثر طبقات التنافس ديناميكية في السباق الدائر حول الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيات الكم، ومنظومات أشباه الموصلات، وبنى الجيلين الخامس والسادس للاتصالات، وأنظمة الاتصال الفضائية. وخلال عام 2025، سرّعت القوى الكبرى تطوير التقنيات ذات الاستخدام المزدوج، وعززت خطواتها الطموحة في المجالين السيبراني والفضائي.

ويكمن الخطر الرئيس في هذا المجال في التلاشي السريع للفاصل بين التكنولوجيا المدنية والعسكرية. فأنظمة القيادة والسيطرة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وأجهزة الاستشعار الذاتية، والاعتماد المتزايد على الأقمار الصناعية، ترفع من مخاطر التصعيد

العرضي. وقد تمهد هجمة سيبرانية تفضي إلى إنذار خاطئ في أنظمة الإنذار المبكر، أو انقطاع في الاتصال بالأقمار الصناعية، الطريق لأزمة مفاجئة بين القوى الكبرى. وبحلول عام 2026، سيتحول التنافس التكنولوجي إلى «مجال فائق الإستراتيجية» يحدد في وقت واحد سلاسل الإمداد العالمية وحسابات الردع العسكري.

البعد الأيديولوجي والسردي: التنافس على معنى النظام العالمي

يتمثّل بُعد آخر لا يقلّ أهمية عن البعد العسكري في تنافس القوى الكبرى في الصراع على السرديات؛ غير أن هذا الصراع لم يعد يجري على أرضية نقاش حول «أي المعايير أكثر شرعية»، بل في بيئة أصبحت فيها المعايير نفسها قابلة للتعليق فعليًّا. فبينما تواصل الولايات المتحدة وأوروبا على المستوى الخطابي تأكيد «النظام القائم على القواعد»، فإنه يمكنهما تطبيق ذلك عمليًّا، كما يظهر في الحالة الفنزويلية، بتطبيع ممارسات استثنائية عبر أدوات مثل الاحتجاز والعقوبات والاعتراف والتمثيل والوصول المالي والعقوبات الثانوية. وبعبارة أخرى، لا يعود العامل الحاسم هو القاعدة ذاتها، بل من يملك سلطة تعليقها ومتى.

وفي المقابل، لا تستخدم الصين وروسيا مفاهيم مثل «المساواة في السيادة» و«الدولة الحضارية» و«الحداثة غير الغربية» لمجرد تقديم منظومة معيارية بديلة، بل كذلك لتقويض شرعية الغرب عبر إظهار تطبيقه الانتقائي للمعايير. أما قطاع واسع من الجنوب العالمي، فيحوّل هذا التآكل إلى مساحة للمناورة وتعزيز القدرة على التفاوض.[10]

وكانت النتيجة الملموسة لعام 2025 مزيدًا من الاستقطاب الحاد، وازدياد الانسداد الإجرائي داخل المنصات متعددة الأطراف. أما في عام 2026، فقد يؤدي احتدام حرب السرديات إلى انتشار نمط لإدارة الأزمات يعمل على أساس «الاستثناء» بدلاً من «القاعدة»: ستصبح الحلول الدبلوماسية أكثر محدودية، وتتراجع المرونة، وينحصر الأطراف داخل سرديات صلبة ترفع تكلفة التراجع، كما يزداد احتمال أن تتحول أفعال إكراهية محدودة إلى أزمات إستراتيجية بفعل سوء الحساب.

هندسة التصعيد: مؤشرات 2025 وبيئة المخاطر في 2026

كان عام 2025 مرحلة خضعت فيها هندسة الأمن الدولي لاختبارات ضغط متزامنة في ثلاث مناطق رئيسة: أوروبا، والشرق الأوسط، ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ.

وقد أدى التفاعل بين هذه المناطق إلى زيادة بنيوية في مخاطر التصعيد. ومع التدخل في فنزويلا خلال الأيام الأولى من عام 2026، تكون الولايات المتحدة قد استخدمت القوة العسكرية ضد ثماني دول خلال العام الأول من ولاية الرئيس دونالد ترامب، هي العراق واليمن والصومال وإيران وسوريا ونيجيريا وفنزويلا، فضلاً عن ساحة ثامنة وردت في التقديرات المعتمدة. ومنذ 20 يناير/ كانون الثاني 2025، نفذت الولايات المتحدة ما لا يقل عن 626 غارة جوية، متجاوزة بذلك العدد الإجمالي للغارات التي نفذت خلال ولاية جو بايدن الممتدة أربع سنوات.[11] ويؤدي تزامن الأزمات إلى تشتيت الانتباه الإستراتيجي للقوى الكبرى وتوزيع قدراتها على جبهات متعددة، ممّا يضيّق هامش المناورة أمام الفاعلين الإقليميين.

وعند النظر إلى هذه الصورة في ضوء تزايد النزاعات المسلحة خلال العقد الأخير، واتجاه الدول إلى تشديد سياساتها الخارجية انطلاقًا من اعتبارات الأمن القومي.[12] يتضح أن ديناميات التصعيد لم تعد ناجمة عن منافسات إقليمية وحدها، بل تحولت إلى هشاشة بنيوية متعددة الفاعلين والمجالات، تتداخل فيها آثار «الظل النووي».[13] ولذلك، تتطلب خريطة المخاطر مع دخول عام 2026 النظر لا إلى مستوى التوتر في الجبهات المنفردة فقط، بل إلى الكيفية التي تحفز بها هذه الجبهات بعضها بعضًا أيضًا، والمسارات التي يمكن أن ينتقل عبرها التصعيد. وقد أظهرت مؤشرات عام 2025 أن التصعيد قد يتسارع عبر ثلاثة أنماط أساسية.

يتمثل النمط الأول في **التصعيد العمودي**، أي ارتفاع مستوى العنف وتحول الصراع سريعًا إلى مستوى إستراتيجي. فقد أظهرت دورة الضربات المتبادلة عالية الكثافة على محور «إسرائيل»–إيران في الشرق الأوسط أن الأزمات يمكن أن تتصاعد سريعًا إلى مستوى البنى التحتية الحيوية والقدرات الإستراتيجية. ومع تشدد الخطاب المتعلق بالقدرات النووية بالتزامن مع ذلك، قد يصبح الظل النووي جزءًا من الصراع في وقت قصير.

وفي أوروبا، أدت كثافة النيران والتكنولوجيا في الحرب الروسية–الأوكرانية، بما في ذلك الحرب الإلكترونية والتعبئة الواسعة للمنظومات غير المأهولة، إلى رفع مستوى التصعيد.[14] كما أظهر تجدد تسارع الهجمات التي تنفذها جماعات مسلحة في البحر الأحمر كيف يمكن لتهديد محلي أن يخلّف أثرًا إستراتيجيًّا كبيرًا عبر خطوط الملاحة الحيوية وسلاسل الإمداد العالمية.

ويبرز من هذه الصورة خطان هشّان لعام 2026: الأول، احتمال أن يؤدي مسار البرنامج النووي أو استهداف شخصيات ومنشآت بارزة على محور «إسرائيل»–إيران إلى موجة جديدة من الضربات الجوية؛ والثاني، أن يؤدي اتساع الهجمات واسعة النطاق والضربات العميقة في جبهة أوكرانيا إلى رفع خطر الاحتكاك بين الناتو وروسيا، ولا سيما في المجالين الجوي والبحري، إلى مستوى خطير.

أما النمط الثاني فهو **التصعيد الأفقي**، أي الاتساع الجغرافي ومخاطر الحرب متعددة الجبهات؛ إذ أظهر عام 2025 أن التوترات التي تبدأ في نطاق جغرافي محدود يمكن أن تنتشر بسرعة. كما أن قدرة الشبكات المرتبطة بإيران في لبنان والعراق واليمن على التحول إلى جبهات إضافية تعزز أثر الدومينو الذي يربط المشرق والخليج والبحر الأحمر. وبالمثل، أصبحت احتمالات امتداد الحرب الروسية–الأوكرانية إلى بحر البلطيق والبحر الأسود أكثر وضوحًا مع تزايد الانتهاكات الحدودية ونشاط المنظومات غير المأهولة.

وفي عام 2026، يتمثل السيناريو الأخطر للتصعيد الأفقي في الشرق الأوسط في تفعيل عدة جبهات بصورة متزامنة، مما يهز توازنات الطاقة والتجارة والمجال العسكري. وفي أوروبا، قد يؤدي استهداف غير مقصود لعنصر تابع للناتو في البحر الأسود أو البلطيق إلى سلسلة ردود تنقل الأزمة فورًا إلى مستوى الحلف. أما في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، فإن أزمة تتمحور حول مضيق تايوان، إذا تداخلت مع التوتر في الجزر الجنوبية لليابان وديناميات بحر الصين الجنوبي وشبه الجزيرة الكورية، فقد تحول التوترات الإقليمية إلى أزمة آسيوية متعددة الجبهات.

ويتمثل النمط الثالث في التصعيد العابر للمجالات، أي انتقال الأزمات من المجال التقليدي إلى المجالات السيبرانية والفضائية والاقتصادية والمعلوماتية، وإنتاجها تصعيدًا متعدد الطبقات. وقد بيّن عام 2025 تآكل افتراض «الحرب أحادية المجال» بسرعة؛ فالضغط العسكري حول تايوان اقترن بهجمات سيبرانية وضغوط اقتصادية وعمليات معلوماتية، كما استُخدِمت في أوكرانيا المنظومات غير المأهولة والحرب الإلكترونية والاستهداف المدعوم بالأقمار الصناعية والعمليات السيبرانية ضمن حزمة واحدة. كذلك أثرت التهديدات الأمنية في البحر الأحمر في سلاسل الإمداد الاقتصادية والمجال المعلوماتي في الوقت نفسه. وتشير ممارسات الحرب السيبرانية والإلكترونية

التي سبقت العملية الأميركية في فنزويلا إلى تحولات لافتة في البعد التقليدي للتدخل العسكري.[15]

ولا تتصل خطورة هذه النماذج الثلاثة بحجم اشتداد الأزمة فحسب، بل بالمسار الذي تسلكه. فقد أظهر عام 2025 أن التصعيد المتعمد يمكن توظيفه لتعزيز القدرة التفاوضية أو الردع، في حين قد يخرج التصعيد غير المقصود عن السيطرة بسرعة بفعل سوء الإدراك وضيق الهوامش العملياتية. كما تزداد احتمالات التصعيد العرضي بسبب الأتمتة والحرب الإلكترونية وهياكل القيادة والسيطرة المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

ويجعل تقاطع هذه المسارات الثلاثة خريطة المخاطر في عام 2026 أشد تعقيدًا. فكلما اعتقد الفاعلون أنهم يستطيعون تحقيق مكاسب من خلال ضغط مضبوط، ارتفعت شهيتهم للتصعيد المتعمد. كما قد تؤدي الحسابات الخاطئة والاحتكاكات غير المرغوبة في مناطق التماس الكثيفة، مثل أميركا اللاتينية والبحر الأسود والبلطيق وشرق المتوسط وخليج عدن ومضيق تايوان، إلى إشعال التصعيد. وقد تقود الأنظمة الذاتية، وأعطال الاتصال بالأقمار الصناعية، والتدخلات السيبرانية، إلى سوء تقدير سلاسل القيادة والسيطرة للموقف، ومن ثم إلى اشتباكات غير مقصودة.

ومن ثَمّ، فإن الخلاصة الإستراتيجية مع دخول عام 2026 واضحة: لم يعد التصعيد مسألة تتصل بحجم القوة العسكرية وحدها، بل أصبح مسألة إدارة العتبات والمجالات وشبكات الفاعلين. فالضغط المتزامن على جبهات عدة، وتداخل القدرات النووية مع القدرات السيبرانية والفضائية، وخطر التفاعل المتسلسل الذي تخلقه شبكات التحالفات والوكلاء الكثيفة، كلها عوامل تزيد بدرجة كبيرة احتمالات تحول حادث محلي إلى أزمة عالمية. وفي هذه البيئة، تتمثل الأولوية في إبقاء قنوات خفض التوتر عاملة، وتوضيح قواعد الاشتباك في الساحات المزدحمة، وتعزيز الضمانات التقنية والإجرائية التي تقلل الإنذارات الخاطئة عبر المجالات، وتطوير قدرات الوساطة الدبلوماسية القادرة على إدارة الأزمات قبل بلوغ العتبات السياسية والعسكرية.

فراغ الحوكمة: السير في عالم بلا قواعد

من أكثر مواطن الهشاشة وضوحًا في النظام الدولي مع دخول عام 2026 التعمق المتزامن في أزمة شرعية مؤسسات الحوكمة العالمية وتآكل قدرتها المؤسسية. ويتجسد هذا التفكك البنيوي بصورة صارخة في الإبادة الجماعية في غزة، التي تكشف شلل

القانون الدولي الإنساني، وفي التدخل العسكري الاستثنائي الهادف إلى اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو. ويشير هذا التدخل إلى العودة لاستخدام القوة بصورة مباشرة وخشنة.

وعند النظر إلى هذين التطورين معًا، تتضح صورة عالم تحل فيه الإملاءات الأحادية محل القواعد الرسمية، ولا تضعف فيه البنية العالمية فحسب، بل تنفصل أيضًا عن مبادئها المؤسسة. ولا تكمن المسألة في انهيار مفاجئ للمؤسسات، بل في نشوء فراغ حوكمي دائم: ففي الوقت الذي يتسارع فيه اتساع المشكلات العالمية، تبدو الآليات المفترض أن تديرها عاجزة، سواء على مستوى الإرادة السياسية أو على مستوى أدوات العمل المتاحة.

ويقع في مركز هذا الفراغ تصور متنام بأن المنظمات الدولية أصبحت أكثر تمركزًا حول الغرب، وأبطأ أداءً، وأشد تفاوتًا. إذ إن بقاء آليات التمثيل واتخاذ القرار مرتبطة بدرجة كبيرة بتوازنات القرن العشرين، رغم تغير توزيع القوة، يعمق تآكل الشرعية، ولا سيما في الجنوب العالمي. ولا تقتصر مطالب الإصلاح على توسيع التمثيل أو رفع الوزن التصويتي، بل تشمل أيضًا تحقيق قدر أكبر من التوازن في الآليات المالية، وإعادة تعريف الإطار المعياري بصورة أشمل، وإرساء منطق رقابي يمنع التطبيق الانتقائي للقواعد. إلا أن اتساع الفجوة بين خطاب «النظام القائم على القواعد» والممارسة الميدانية ينقل النقاش من إنتاج المعايير إلى بيئة من غياب المعايير يمكن فيها تعليق القواعد. وفي هذا السياق، لم يعد السؤال الحاسم هو ماهية القاعدة، بل من يملك ليّها أو تعليقها، ومتى، وبأي أدوات؟

ويجعل الانسداد المؤسسي هذا الميل إلى غياب المعايير أكثر وضوحًا، فمجلس الأمن الدولي عاجز عن إنتاج قرارات فاعلة في النزاعات عالية الكثافة، مثل أوكرانيا وغزة وسوريا، بينما يبدو نظام حق النقض معطلاً عمليًّا بفعل تنافس القوى الكبرى. ويظهر فقدان مماثل للوظيفة في بنية التجارة العالمية؛ فمع تراجع قدرة منظمة التجارة العالمية على تسوية النزاعات، يتآكل النظام التجاري القائم على القواعد تحت وطأة التنافس الأميركي–الصيني القائم على الرسوم الجمركية والعقوبات المضادة وضوابط التكنولوجيا. ومع توسع أنظمة العقوبات واستخدامها بصورة أكثر استثنائية، باتت الحوكمة الاقتصادية الدولية تتشكل وفق علاقات القوة ومسارات الوصول المالي، أكثر من تشكلها ضمن إطار قائم على القواعد. ويغذّي ذلك إدراكًا متناميًا للمعايير المزدوجة في الجنوب العالمي، بما يعمق أزمة الشرعية.

وفي المقابل، ومع تراجع فاعلية المؤسسات القائمة، تكتسب قنوات حوكمة موازية وزنًا أكبر. فتوسع مجموعة بريكس، إلى جانب مؤسسات مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والصناديق الخليجية، يتيح بدائل اقتصادية ومالية للفاعلين من خارج الغرب. ولا تشير هذه التطورات إلى قيام «نظام جديد» مكتمل، بقدر ما تشير إلى تحول الحوكمة العالمية إلى بنية ثنائية المسار وأكثر تعددًا للمراكز: مؤسسات تقليدية محدودة القدرة ومحل نزاع في شرعيتها، وقنوات بديلة مجزأة لكنها قد تكون قابلة للتشغيل. وعلى الرغم من أن هذا التعدد قد يوفر مرونة في بعض المجالات، فإنه يولد مواطن هشاشة جديدة تتمثل في تجزؤ المعايير، وارتفاع كلفة التوافق، وصعوبة التنسيق وقت الأزمات.

وتتمثل الفجوة الأبرز في الحوكمة في الاتساع السريع للمسافة بين الطابع العابر للحدود للمشكلات والقدرة على حلّها. فمع تزايد قضايا تغير المناخ وتمويله، والصحة العالمية، والأمن السيبراني، وتنظيم الفضاء، والهجرة غير النظامية، يصبح إنتاج عمل جماعي أصعب بسبب نقص القواعد الملزمة، وضعف التمويل، وهشاشة التوافق السياسي. فالمشكلات تتنامى، بينما لا تتطور المؤسسات المكلفة بإدارتها بالسرعة ذاتها من حيث الموارد أو الصلاحيات أو التوافق السياسي. ويهدد ذلك بتحويل الحوكمة العالمية من آلية لإنتاج الحلول إلى منصة لتوزيع تكلفة الأزمات أو تأجيلها.

ويتحول هذا الوضع إلى هشاشة أكثر بنيوية حين يقترن بفجوة التمثيل. فدول إفريقيا وجنوب آسيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط ترى أن التباين بين وزنها الاقتصادي والسياسي المتزايد وبين تمثيلها المؤسسي لا يمثل قضية عدالة فحسب، بل قضية فاعلية وأمن أيضًا. وتدفع فجوة التمثيل نحو تصاعد مطالب الإصلاح، وتشجع في الوقت نفسه المبادرات الدبلوماسية الموازية ومساعي بناء مؤسسات بديلة، بما يسرع تشظي الحوكمة العالمية.

والاتجاه الأساس لعام 2026 هو أن عدد المشكلات العالمية وتعقيدها سيواصلان الارتفاع، في حين ستصبح قدرة المؤسسات الدولية على إدارتها أكثر محدودية، فيما ينتقل النقاش حول الشرعية من بناء القواعد إلى إدارة غيابها. ويشكل اجتماع انسداد القرار، والتطبيق الانتقائي للقواعد، وصعود المؤسسات الموازية، وعدم العدالة في التمثيل، مجالاً طويل الأمد لعدم الاستقرار في الحوكمة العالمية.

إعادة المعايرة التقنية – العسكرية

من أبرز مؤشرات المرحلة الممتدة من 2025 إلى 2026 تسارع اتجاهات التسلح عالميًّا، وتحديث الدفاع على مستوى الدول. ولا تعود هذه الوتيرة إلى زيادة الميزانيات وحدها، بل تعود إلى حزم تكنولوجية تغير طبيعة الحرب أيضًا، مثل أنظمة القيادة والسيطرة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والمنظومات غير المأهولة، والقدرات فرط الصوتية والباليستية، والشبكات الفضائية، والحرب السيبرانية والإلكترونية، ومنظومات الدفاع الجوي والصاروخي المتكاملة.

وتظهر بيانات 2024–2025 أن الإنفاق العسكري العالمي بلغ مستويات قياسية، وأن الحروب في أوروبا والشرق الأوسط كانت عاملاً حاسمًا في هذه الزيادة.[16] ولذلك، ينتج اتجاه التسلح في الانتقال من 2025 إلى 2026 نتيجتين متزامنتين: تسارعًا كميًّا في الميزانيات والإنتاج والمشتريات، وقفزة نوعية في قدرات الذكاء الاصطناعي والقيادة والسيطرة والمنظومات غير المأهولة والمديات البعيدة، والمجالات الفضائية والسيبرانية والكهرومغناطيسية، والدفاع المتكامل.

وتتقاطع دوافع سباق التسلح خلال عام 2025 على أربعة مستويات، ممّا يمنحها القدرة على تسريع تحول السياسة العالمية في عام 2026 نحو: تشدد تصورات التهديد، بما في ذلك حرب أوكرانيا وهندسة الأمن الأوروبي وتجمعات الحروب الإقليمية في الشرق الأوسط وسباق الردع في المحيطين الهندي والهادئ؛ وضغوط تقاسم الأعباء داخل التحالفات، ومطالب الاستقلال الإستراتيجي وإعادة التصنيع، وخاصة في أوروبا؛ والموجة التكنولوجية التي تغير طبيعة الحرب، عبر الجمع بين قدرة الاستنزاف الجماعي منخفضة التكلفة والضربات الدقيقة عالية التقنية؛ واختناقات الإنتاج والتوريد وديناميات اقتصاد الحرب.

وفي حين تدفع وتيرة التسلح نحو توسع الصناعات الدفاعية، مع تسجيل الشركات المئة الكبرى إيرادات قياسية، فإنها تخلق كذلك مواطن هشاشة جديدة في سلاسل الإمداد والمدخلات الحيوية.[17] وتغذّي هذه العوامل المحركة، في الوقت نفسه، التصعيد العمودي عبر القوة النارية والمدى، والاتساع الأفقي عبر القدرات متعددة الأبعاد، والتصعيد العابر للمجالات من خلال تداخل الفضاء والسيبراني والاقتصاد والمعلومات.

يلخّص الجدول 1 أسباب هذا الاتجاه استنادًا إلى مؤشرات عام 2025، إلى جانب آثاره المحتملة على المستويين العالمي والإقليمي خلال عام 2026.

ويمكن إجمال الآثار المحتملة لهذا الاتجاه في تحول السياسة العالمية خلال عام 2026 في ثلاثة محاور، هي:

أولاً، سيُعاد تعريف الردع من خلال تركيب يجمع «الكتلة والتكنولوجيا»: منظومات غير مأهولة وذخائر منخفضة التكلفة وقابلة للإنتاج المتسلسل من جهة، وقدرات باهظة وإستراتيجية تشمل المديات البعيدة والفضاء والقيادة والسيطرة الشبكية من جهة أخرى. ويجعل هذا التركيب الإكراه المحدود أكثر قابلية للتجريب عبر خفض تكلفة الأزمات، لكنه يقصر زمن اتخاذ القرار ويرفع مخاطر سوء الحساب.

ثانيًا، قد تجعل موجة إعادة التسلح الضغط متعدد الجبهات حالة دائمة. فتزامن التسلح في أوروبا مع الصراعات عالية الكثافة في الشرق الأوسط يشتت الانتباه الإستراتيجي للقوى الكبرى وقدرتها على التوزيع، ويعزّز شعور «نافذة الفرصة» في ساحات ثالثة، مثل المحيطين الهندي والهادئ والبحر الأحمر ومحور البحر الأسود–البلطيق. وهكذا لا يصبح التسلح نتيجة للأزمات فحسب، بل شرطًا مهيأً لأزمات جديدة.

الجدول1 : الإنفاق العسكري، 2025–2026

العامل الدافع	المؤشر الكمي المرحّل من عام 2025	تأثيره في عام 2026	مؤشرات الإنذار المبكر لعام 2026
استمرار الحرب وأزمة المخزونات/ الذخائر	الإنفاق الدفاعي الأوروبي في عام 2024: 693 مليار دولار، بزيادة قدرها 17 %[18]	تزايد القوة النارية والمدى	عقود التوريد واسعة النطاق، وأهداف زيادة الطاقة الإنتاجية للذخائر
تقاسم الأعباء داخل الحلف و«حالة عدم اليقين بشأن الولايات المتحدة»	عدد أعضاء الناتو الذين خصصوا ≤ 2 % من الناتج المحلي الإجمالي للدفاع في عام 2024: 18 من أصل 32[19]	الترابط بين أزمات الحلف، وتقاطع الصناعات الدفاعية مع المعادن الحيوية وخطوط التجارة	التزامات دفاعية جديدة، وقوانين موازنات طويلة الأجل، وتنظيمات سلاسل التوريد
الحرب عالية الكثافة في الشرق الأوسط والتصعيد الإقليمي	الإنفاق الدفاعي للشرق الأوسط في عام 2024: 243 مليار دولار، بزيادة قدرها 15 % (إسرائيل 65 %)	الدفاع الجوي/ المدى البعيد، وتأثير الدومينو الممتد من بلاد الشام–الخليج–البحر الأحمر	زيادة المدى في دورة الضربة والرد، وتعزيز انتشار منظومات الدفاع الجوي
توسّع القدرات في الصناعات الدفاعية و«سباق الإنتاج»	إيرادات أكبر 100 شركة دفاعية في عام 2024: 679 مليار دولار (رقم قياسي)[20]	تقارب سياسات التصنيع مع الأمن، وتزايد الاعتماد على سلاسل التوريد	توسيع خطوط الإنتاج، وإنشاء منشآت جديدة/ إقامة شراكات، وقيود المعادن الحيوية
«التأثير الكمي» للأنظمة غير المأهولة	زيادة الإنتاج العالمي للطائرات المسيّرة	الاستنزاف المستمر منخفض التكلفة، والاستخدام المتزامن مع الحرب الإلكترونية والعمليات السيبرانية	أهداف توريد الطائرات المسيّرة، والاستثمارات في مكافحة الطائرات المسيّرة، وقدرات الحرب الإلكترونية

العامل الدافع	المؤشر الكمي المرحّل من عام 2025	تأثيره في عام 2026	مؤشرات الإنذار المبكر لعام 2026
القيادة والسيطرة المدعومة بالذكاء الاصطناعي وقِصر زمن اتخاذ القرار	(على مستوى البرنامج) Replicator: طرح هدف تطوير آلاف الأنظمة ذاتية التشغيل[21]	خطر التصعيد العرضي/ غير المقصود	صلاحيات الاشتباك الذاتي، وأتمتة القيادة والسيطرة (C2)، والنقاشات حول وجود الإنسان داخل حلقة اتخاذ القرار أو ضمنها؛ (Human-in /on-the-loop)
سباق الصواريخ بعيدة المدى والصواريخ فرط الصوتية و«الاختناق عند العتبة»	الإنفاق الدفاعي العالمي في عام 2024: +9.4% (زيادة عامة)[22]	مخاوف الضربة الأولى، والظل النووي	اتفاقيات الدفاع الصاروخي، والاستثمارات في الإنذار المبكر والفضاء، وعمليات الانتشار الجديدة
منظومات الدفاع الجوي والدفاع الصاروخي المتكاملة	زيادة في توريد وإمداد الأسلحة في أوروبا[23]	دوامة الهجوم–الدفاع، والتنافس الإقليمي على «المظلات» الدفاعية	تكامل شبكات الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل (IAMD)، ومشروعات أجهزة الاستشعار والصواريخ المشتركة

المصدر: إعداد المؤلف استنادًا إلى بيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI).

ثالثًا، يتجه التنافس العابر للمجالات إلى التحول المؤسسي. فالشبكات الفضائية، والفضاء السيبراني، وسلاسل إمداد الصناعات الدفاعية، بما في ذلك المعادن الحيوية، لم تعد مجرد عناصر داعمة للحرب، بل أصبحت أهدافًا إستراتيجية مباشرة. ويوسع ذلك أخطر مجال في رادار الأمن: فإذا مست أزمة تقليدية حساسيات الإنذار المبكر والقيادة والسيطرة عبر تدخلات سيبرانية أو فضائية، ارتفعت احتمالات التصعيد العمودي غير المرغوب فيه، بل وحتى إطلاق إنذار نووي.

ولا تتمثل السمة المميزة لهذه الزيادة الكمية في نمو الميزانيات وحده، بل في تحول التحديث إلى سباق قائم على حزم تكنولوجية. ولذلك، ينبغي تقييم محاور التحديث التي برزت في عام 2025 وآثارها في رادار الأمن العالمي والإقليمي لعام 2026 ضمن هذا الإطار.

الجدول 2: مجالات التحديث، 2025–2026

اتجاه التحديث	المؤشر الكمي المُلاحَظ/ المُعلَن في عام 2025	مؤشر الإنذار المبكر لعام 2026
إدارة العمليات القتالية المدعومة بالذكاء الاصطناعي وتقليص دورة اتخاذ القرار	إطار Replicator في الولايات المتحدة: يستهدف نشر آلاف الأنظمة غير المأهولة/ المستقلة على نحو سريع، مع ورود تصميم البرنامج وجدوله الزمني في التقارير المتاحة للعامة.	تصاعد النقاشات المتعلقة بمنح الأنظمة المستقلة صلاحية الاشتباك، وحدوث انتهاكات/ تجاوزات مرتبطة بأتمتة القيادة والسيطرة (C2).
المنصات الجوية والبحرية والفضائية غير المأهولة (التأثير واسع النطاق)	هدف أوكرانيا لتوريد الطائرات المسيّرة لعام 2025: نحو 4.5 ملايين طائرة مسيّرة، بتمويل يبلغ 2.6 مليار دولار.	قفزة في الاستثمارات الموجهة إلى مكافحة الطائرات المسيّرة، والحرب الإلكترونية، والدفاع الجوي.
الأنظمة فرط الصوتية/ الباليستية	أصبحت الأنظمة فرط الصوتية ضمن أجندة تقارير الكونغرس الأمريكي، مع تسارع البرامج وزيادة كمية على مستوى الدول.	ظهور مشروعات «تكامل» ضمن معماريات الدفاع الصاروخي.
الشبكات العسكرية القائمة على الفضاء	تؤكد وثائق الاتحاد الأوروبي على مسألة الاعتماد في الأنظمة الحديثة الحيوية، مثل الطائرات المسيّرة والأقمار الصناعية والمركبات المستقلة.	تسارع الاستثمارات في الاتصالات عبر الأقمار الصناعية وأنظمة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR).

اتجاه التحديث	المؤشر الكمي المُلاحَظ/ المُعلَن في عام 2025	مؤشر الإنذار المبكر لعام 2026
الأمن السيبراني والحرب الإلكترونية	تشير وثائق الاتحاد الأوروبي إلى تزايد التهديدات، بما في ذلك التهديدات السيبرانية وانتهاكات المجال الجوي وغيرها.	تزايد الحوادث السيبرانية التي تستهدف البنية التحتية الحيوية، واتساع نطاق سلاسل التوريد في الاتحاد الأوروبي.
معماريات الدفاع الجوي والدفاع الصاروخي المتكاملة	انتشار معماريات الدفاع الجوي والدفاع الصاروخي المتكاملة على نطاق أوسع.	إبرام اتفاقيات لدمج شبكات المستشعرات–الصواريخ–القيادة والسيطرة (C2).

المصدر: إعداد الكاتب.

الجيوسياسة التقنية: قواعد جديدة للتنافس الإستراتيجي

بحلول عام 2025، دفع التنافس التكنولوجي تعريف «المجال الإستراتيجي» في السياسة العالمية إلى ما يتجاوز المجال العسكري. فلم تعد القوة تُقاس بقدرات الجيوش وحدها، بل كذلك بامتلاك القدرة الحاسوبية والبيانات، والوصول إلى المعادن الحيوية وسلاسل الإمداد والمعايير والبنى الرقمية. وتشير «الاستقطابات التقنية» إلى مرحلة جديدة من السياسة الدولية، لا تتشكل فيها الأقطاب بالاستناد إلى القوة العسكرية أو الاقتصادية فحسب، بل من خلال التراكمات التكنولوجية التي تضم القدرات الحاسوبية، وأنظمة البيانات، والمعايير، ومنظومات المنصات، وسلاسل الإمداد الحيوية أيضًا. وتفضي هذه الحالة، بما يتلاءم مع عالم متشظٍّ، إلى مرحلة انتقالية تتراخى فيها المعايير والقواعد المشتركة، ويحل محلها نظام واقعي يتشكل عبر أنظمة الوصول والتراخيص وشبكات «التوريد الآمن» والبنى التحتية الهشة.

وقد جعلت المراجعات النزولية لتوقعات التجارة العالمية بحجة «تغيرات السياسات»، والتحول في التدخلات التجارية من الدعم إلى التدابير التقييدية– البعد الاقتصادي لهذا الانجراف أكثر وضوحًا خلال عام 2025. كما أكدت تقييمات صندوق

النقد الدولي لعام 2025 أن العام اتسم بالسيولة والتقلب، وأن الأخبار التجارية وأولويات السياسات أعادت تشكيل المشهد العالمي.[24]

ويركز هذا التحول «المجالات الإستراتيجية الجديدة» للتكنولوجيا في ثلاثة محاور:

يتمثل المحور **الأول** في المدخلات الحيوية والبنى المادية والرقمية. إذ يبين تقرير «التوقعات العالمية للمعادن الحيوية 2025» الصادر عن وكالة الطاقة الدولية في مايو/ أيار 2025 أن الطلب على الليثيوم ارتفع بنحو 30 بالمئة خلال عام 2024، فيما تراوح النمو في الطلب على الغرافيت والعناصر الأرضية النادرة والنيكل والكوبالت بين 6 و8 بالمئة.[25] ولا يشير هذا الارتفاع إلى تسارع التحول في الطاقة فحسب، بل أيضًا إلى تعاظم اعتماد مراكز البيانات والاقتصاد الرقمي على الأسس المادية.

وفي هذا الإطار، لم يعد عرض المعادن، وقدرات تكريرها، وممرات نقلها مسائل اقتصادية فحسب، بل أصبحت أدوات رئيسة للمساومة الجيوسياسية. وفي الفترة نفسها، تحول أمن البنى التحتية، مثل كابلات البيانات البحرية، وقدرتها على الصمود إلى قضية إستراتيجية. وتبين دراسات رسم الخرائط واختبارات الضغط المتمركزة حول أوروبا عام 2025، فضلاً عن مذكرات سياسات جمعية الإنترنت، أن البنية الكابلية تواجه مخاطر أعلى في ظل التوترات الجيوسياسية، وأن قدرتها على الصمود أصبحت جزءًا من نقاش الأمن.[26] ويعزّز ذلك منطق العالم المنجرف، حيث يتحدد «النظام» على نحو متزايد من خلال أمن البنية التحتية والوصول إليها وتكلفة تعطيلها، لا عبر القانون وحده.

أما المحور **الثاني** فيتصل بالتنافس على صناعة القواعد والحوكمة؛ إذ كان عام 2025 عامًا برزت فيه نظم تنظيمية غير متطابقة تمامًا، بدل منظومة عالمية موحدة للمعايير في مجال التكنولوجيا. ودخول الأحكام العامة وبعض المحظورات في قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ في 2 فبراير/ شباط 2025، وبدء الالتزامات الخاصة بالذكاء الاصطناعي للأغراض العامة في 2 أغسطس/ آب 2025، ورفض المفوضية مطالب الشركات الكبرى بالتأجيل، كل ذلك أظهر أن التنافس التنظيمي يؤثر مباشرة في قرارات التجارة والاستثمار.[27] وبالمثل، أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 7 فبراير/ شباط 2025 «إطار الإبلاغ» في إطار عملية هيروشيما للذكاء الاصطناعي، ما يؤكد تبلور مسار موازٍ للحوكمة الطوعية ومتعددة أصحاب المصلحة.[28]

وبذلك، كان عام 2025 سنة فاصلة أفضى فيها تحول السياسة العالمية في المجال التكنولوجي إلى «تعدد للأنظمة التنظيمية» لا إلى «وحدة معيارية». فأصبحت أسئلة مثل: من يدخل أي سوق؟ وبأي قواعد يمكن تدريب نموذج ما؟ وأين تُخزن البيانات؟ جزءًا أصيلاً من الجيوسياسة.

ويتصل المحور **الثالث** بتشدد الأدوات الجيو-اقتصادية وتحول التقييس إلى سياسة قوة. ففي عام 2025، أصبحت سياسات التجارة والتكنولوجيا أكثر تشظّيًا، من خلال الرسوم الجمركية والتدابير المضادة، وضوابط التصدير، وفحص الاستثمارات، وأطر «الأمن الاقتصادي». ويشير تحديث مراقبة التجارة لمنظمة التجارة العالمية لعام 2025 إلى أن التدخلات السياسية بين أكتوبر/ تشرين الأول 2024 ومايو/ أيار 2025 اتجهت إلى عوائق التجارة بدلاً من الدعم، مما يكشف اتجاهًا يدفع نحو التشظي بدل تكامل الأسواق.[29] وفي الفترة نفسها، أظهرت التحولات في سياسة ضوابط التصدير الأميركية الخاصة بأشباه الموصلات المتقدمة ومنظومة الذكاء الاصطناعي، ومنها سحب «قاعدة انتشار الذكاء الاصطناعي» الصادرة في يناير/ كانون الثاني 2025 لاحقًا، أن نظام الوصول بات أداة قوة قابلة للتحديث السريع والتفاوض.[30] وهنا يتضح المعنى العملي للانجراف: إذ يتحول التنافس التكنولوجي إلى مجال تُدار فيه القرارات عبر التراخيص والإعفاءات والتطبيقات قصيرة الأمد، بدل المعايير طويلة المدى.

وعند النظر إلى عام 2026، يمكن فهم الكيفية التي ستغير بها هذه الاتجاهات الثلاثة السياسة العالمية من خلال منطق رادار الأمن؛ فقد يظهر التصعيد العمودي عبر «صدمات الوصول»: كالتوقف المفاجئ في إمدادات المعادن الحيوية، أو التحولات التنظيمية الحادة في بنى البيانات والذكاء الاصطناعي، أو التشديد غير المتوقع لضوابط التصدير. ويمكن أن تدفع هذه الخطوات الأطراف إلى اتخاذ إجراءات مضادة سريعة، ونقل التوتر من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي.

أما التصعيد الأفقي فيتمثل في زيادة ضغوط الاصطفاف في مناطق أخرى بسبب أزمة تكنولوجية أو أزمة إمداد في منطقة واحدة، كأن يعيد قرار صادر عن كتلة تنظيمية تشكيل خيارات الاستثمار واستضافة البيانات والتوريد والمعايير لدى دول ثالثة. ويظل التصعيد العابر للمجالات البعد الأشد خطورة: فكلما تداخلت المعادن الحيوية والتدابير التجارية وحوكمة البيانات وأمن البنية التحتية، أمكن لمشكلة في مجال واحد، مثل انقطاع كابل بحري أو إجراء تنظيمي خاص بالبيانات، أن تتحول في سلسلة مترابطة إلى صدمة اقتصادية ثم إلى أزمة سياسية.

خاتمة

يدخل النظام الدولي عام 2026 وهو محكوم بفجوة آخذة في الاتساع بين تآكل النظام القديم وعدم قدرة نظام جديد على التبلور المؤسسي. وتعزز هذه المرحلة البينية تنافس القوى الكبرى، وتربط الأزمات الإقليمية بتوازنات القوى العالمية بصورة أوثق، وتحدّ من قدرة المؤسسات الدولية على إدارة الأزمات. ويقدم البناء الناشئ صورة لنظام متشظّ، تتداخل فيه الشراكات المتغيرة والمنافسة الجيو-اقتصادية والتبعيات التكنولوجية واستخدام القوة العسكرية، بدلاً من استقطاب مستقر وواضح.

وتكمن السمة الفارقة لهذا التحول في اضمحلال الحدود بين المجالات الإستراتيجية. فالتنافس العسكري يندمج مع سياسات التكنولوجيا والطاقة وسلاسل الإمداد الحيوية والبيانات والذكاء الاصطناعي والربط البيني، كما أن سباق التسلح لا يتعمق عبر الزيادة الكمية للقدرات وحدها، بل من خلال القدرات التي تغير الطبيعة التكنولوجية للحرب. ولذلك، لا تظهر الهشاشة الأساسية في بيئة الأمن المعاصرة في الأزمات المنفردة بقدر ما تظهر في قدرة تلك الأزمات على حفز بعضها بعضًا بين المجالات والمناطق.

وفي هذا الإطار، لا يشير «العالم المنجرف» إلى نظام اختفت فيه القواعد كليًّا، بل إلى مرحلة من عدم اليقين البنيوي بات فيها تطبيق القواعد أكثر ارتباطًا بالقوة والقدرة والاختيارات السياسية. وعليه، فإن القضية الأساسية في السياسة العالمية لعام 2026 ليست الشكل النهائي للنظام الجديد، بل مدى القدرة على إدارة حالة الانجراف القائمة. وسيعتمد استقرار النظام الدولي على إمكان الحدّ من تنافس القوى الكبرى، ومنع تحوّل الأزمات الإقليمية إلى صراعات بنيوية، وإعادة إنتاج حدّ أدنى من قابلية التنبؤ في المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية.

الهوامش والمراجع

1. Stacie E. Goddard, “The Rise and Fall of Great-Power Competition: Trumps’s New Spheres of Influence”, Foreign Affairs, (May-June 2025).
2. “Global Foresight 2025”, Atlantic Council, (2025), https://www.atlantic-council.org/wp-content/uploads/2025/06/Global-Foresight-2025-Final-PDF.pdf, (Access: 1 January 2026).
3. Mark Elsner, Grace Atkinson and Saadia Zahidi, “Global Risk Report 2025”, World Economic Forum, 15 January 2025, https://www.weforum.org/publications/global-risks-report-2025/digest, (Access: 1 January 2026).

4. "National Security Strategy of the United States of America", The White House, (November 2025), https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2025/12/2025- National-Security-Strategy.pdf, (Access: 1 January 2026).

5. "Restoring the United States Depatment of War", The White House, 5 September 2025, https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/09/restoring-the-united-states-department-of-war, (Access: 31 December 2025).

6. Gabriel Hondrada, "China's New Nuke Posture Puts US on Notice and World on the Brink", Asia Times, 30 December 2025.

7. Yu Kouzumi, "Key Changes in the Russian Military since the Start of the War", Sasakawa Peace Foundation, 4 May 2025, https://www.spf.org/iina/en/articles/koizumi_02.html, (Access: 1 January 2026), Michelle Rise vd., "Russia's Miltary After Ukraine: Potential Pathways for the Postwar Reconstruction of Russian Armed Forces", RAND, 16 January 2025, https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RRA2700/RRA2713-1/RAND_RRA2713-1.pdf, (Access: 1 January 2026).

8. "White Paper for European Defence-Readiness 2030", European Commission, 23 December 2025, https://commission.europa.eu/document/download/e6d5db69-e0ab-4bec-9dc0-3867b4373019_en?filename=White%20paper%20for%20European%20defence%20–%20Readiness%202030.pdf, (Access: 31 December 2025).

9. "Copenhagen Declaration on European Strategic Autonomy and Sovereignty", European Movement International, 26 November 2025, https://europeanmovement.eu/publication-articles/copenhagen-declaration-on-european-strategic-autonomy-and-sovereignty/, (Access: 1 January 2026).

10. Murat Yeşiltaş, "SCO Tianjin Cummit: Fault Lines of Multipolarity", Daily Sabah, 2 September 2025.

11. Tany Noury, "A Year of Strikes: US Military Operations Surge under Trump", Military Times, 30 December 2025.

12. "National Security Strategy of the United States of America", "National Security Strategy 2025: Security for the British People in a Dangerous World", Government of the United Kingdom, (June 2025), https://www.gov.uk/government/publications/national-security-strategy-2025-security-for-the-british-people-in-a-dangerous-world/national-security-strategy-2025-security-for-the-british-people-in-a-dangerous-world-html, (Access: 3 January 2026), "White Paper for European Defence-Readiness 2030", "2025 Strategic Foresight Report: Resilience 2.0-Empowering the EU to Thrive amid Turbulence and Uncertainty", European Commission, 9 September 2025, https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2025/774690/EPRS_BRI(2025)774690_EN.pdf, (Access: 3 January 2026), "China's National Defense in the New Era", The State Council Information Office of the People's Republic of China, (May 2025), http://www.scio.gov.cn/zfbps/zfbps_2279/202505/t20250512_894771.html, (Access: 3 January 2026).

13. يشير «الظل النووي» إلى الحالة التي تؤدي فيها الردع النووي، بوصفه عنصرًا بنيويًّا دائمًا وفعّالاً على مستوى النظام ككل، إلى تشكيل سلوك الفاعلين فيما يتعلق بالتصعيد، وتقييد خياراتهم الإستراتيجية، ووضع جميع الصراعات ضمن خطر ضمني يتمثل في تصعيد مدمّر.

14. Sibel Düz vd., "Experts Respond | Russian Drone Incurisons: Blurring the Line between Provocations and Probing", SETA, 17 September 2025, https://www.setav.org/en/russian-drone-incursions-blurring-the-line-between-provocations-and-probing, (Access: 1 January 2026).

15. Peter Nicholas vd., "A CIA Team, Steel Doors and a Fateful Phone Call: How the U.S. Captured Maduro in Venezuela", NBC News, 4 January 2026.

16. Xio Liand vd., "Trends in World Miltary Espenditure, 2024", SIPRI Fact Sheet, (April 2025), https://www.sipri.org/sites/default/files/2025-04/2504_fs_milex_2024.pdf, (Access: 3 January 2026).

17. Lorenzo Scarazzato vd., "The SIPRI Top 100 Arms-producing and Military Services Companies, 2024", SIPRI Fact Sheet, (December 2025), https://www.sipri.org/publications/2025/sipri-fact-sheets/sipri-top-100-arms-producing-and-military-services-companies-2024, (Access: 3 January 2026).

18. "Unprecented Rise in Global Expenditure as European and Middle East Spending Surges", SIPRI, 28 April 2025, https://www.sipri.org/media/press-release/2025/unprecedented-rise-global-military-expenditure-european-and-middle-east-spending-surges, (Access: 3 January 2026).

19. "Trend in World Military Expenditure, 2024".

20. "The SIPRI Top 100 Arms-producing and Military Services Companies, 2024".

21. "DOD Replicator Initiative: Background and Issues for Congress", Congress.gov, 19 September 2025, https://www.congress.gov/crs-product/IF12611, (Access: 30 December 2025).

22. "Trends in World Military Expenditure, 2024".

23. "Unprecented Rise in Glonbal Expenditure as European and Middle East Spending Surges".

24. "Global Prospect and Policies", IMF, (October 2025), https://www.imf.org/-/media/files/publications/weo/2025/october/english/ch1.pdf, (Access: 2 January 2026).

25. "Global Critical Minerals Outlook 2025", IEA, (2025), https://www.iea.org/reports/global-critical-minerals-outlook-2025/executive-summary, (Access: 2 January 2026).

26. "Security and Resilience of EU Submarine Cable Infrastructures: Mapping, Risk Assestments, Stress Tests", Submarine Cable Infrastructures informal Expert Group, 6 October 2025, https://cdn.table.media/assets/europe/main_report__submarine_cables_expert_group_mapping_risks_stress_tests_sszvwacryqopjjtdpbfcrpgwfk_120904.pdf, (Access: 2 January 2026).

27. “Timeline for the Implementation of the EU AI Act”, European Commission, https://ai-act-service-desk.ec.europa.eu/en/ai-act/timeline/timeline-implementation-eu-ai-act, (Access: 2 January 2026).

28. “Launch of the Hiroshima AI Process (HAIP) Reporting Framework”, OECD, 7 February 2025, https://www.oecd.org/en/events/2025/02/launch-of-the-hiroshima-ai-process-reporting-framework.html, (Access: 2 January 2026).

29. “WTO Trade Monitoring Update: Latest Trends, Trade Monitoring Updates”, World Trade Organization, 3 July 2025, https://www.wto.org/english/news_e/news25_e/trdev_03jul25_e.pdf, (Access: 2 January 2026).

30. “U.S. Export Controls and China: Advanced Semiconductors”, Congress.gov, 19 September 2025, https://www.congress.gov/crs-product/R48642, (Access: 2 January 2026).